على الركوع والقعود الاخير على السجود قوله واتمام
الصلوة اى الاتيان بها تامة بان لا يترك شيئا
من فروضها وفيه ان هذا لا يتوقف على افتراض كل
فرض فلا ينبغي عده فرضا مستقلا تامل قوله
والانتقال من ركن الى اخر فان ذلك واجب حتى لو
اخل به كما لو ركع ركوعين يجب عليه سجود السهو لانه
لم ينتقل من الفرض وهو الركوع الاول الى الفرض
الذى بعده وهو السجود بل ادخل بينهما فعلا
اجنبيا وهو الركوع الثاني فقد انتقل من الفرض
الى غير الفرض وكذا اذا سجد ثلاث سجدات او قعد
عن النهوض الى الثانية او الرابعة ثم قام وكذلك
مما يتخلل فيه بين الفرضين شئ ليس بفرض كذا في الحلبي
الكبير على المنية فتوعد الشارح هذا من الفروض فتامل
وايضا كان عليه ان يعبر كما في المنية حيث قال و
الانتقال من الفرض لفرض يشمل الانتقال من السجود
الى القعدة قوله وعدم مخالفته في الجهة فيه ان المصلي
داخل الكعبة اذا خارجها في المسجد يجوز ان يخالف
امامه في الجهة بان كان الامام يصلي الى جهة المشرق
والمقتدي به يصلي الى جهة المغرب ولو قال وعدم مخالفته
امامه في استقبال ما هو قبله عند الامام لسلم من
الاعتراض لان جميع جوانب الكعبة قبلة عند الامام
وفي نفس الامر وان وقع اختياره على الترجيه الى جانب
مخصوص منها ضرورة عدم امكان ترجيهه الى جميع
اجزائها فان قلت كلامه محمول على مسئلة التحري فقط
قلنا المراد للدفع المراد قوله بشرطها اما في الاولة

فهو

فهو ان يكون صاحب ترتيب وفي الوقت سعة واما
في الثانية فهو ان تكون المحاذاة في صلوة مطلقة مشتركة
فخرجت واداء ونوى الامام اما منتهاها على ما سياتي
وتعديل الاركان التعديل لغة التسوية وشرعا
تسكين الجوارح في الركوع والسجود والقومة والجلسة
قدر تسبيحة كما في القهستاني والمراد بالفرض العملي
كما في النهر عن الفتح وقول ابي يوسف بفرضية الطمانينة
في القومة والجلسة يقتضي افتراضهما عنده واذا كانا
فرضين كانا ركنين لدخولهما في ماهية الصلوة وبطلانها
بترك احدهما واليه يشير تعبيره بصيغة الجمع في قوله
وتعديل الاركان عند الثاني وعليه فالطمانينات
الاربع ايضا ان كان عنده كما لا يخفى قوله واثانية
الثلاثة يعني مالكا والشافعي واحمد على نقله الطحاوي
عن كل منا الثلاثة المختار كما في البحر وشرح منية المصلي
لابن امير الحاج وهو المختار كما في مجمع الانهر عن
زمن الحقايق وبه اندفع ما في النهر من قوله فما رجحه
المبين لغزايته لم ار من صرح عليه حتى اولم يبين
المصريين بالمختار من قوليه قوله قلت وبه اى
بذكر هذا الفرض وهو الاختيار الثاني في المتن فكان
عليه ان يذكر هذا قبيل قوله ولها واجبات فيلم
من عود الضمير على المتاخر الموجب لركاكة الترتيب
قوله بيفا وعشرين اراد احدى وعشرين ثمانية في
المتن وثلاثة عشر في الشرح وان فصلت الانتقال
الى جزئياته وهي الانتقال من القيام الى الركوع
ومن الركوع الى السجود ومن السجود الى القعدة

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)